الحياة
AL HAYAT
تجريبي

الكويت تخصِص 20 بليون دولار للتسلّح

الأربعاء، ٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

النسخة: الورقية - دولي

الكويت - حمد الجاسر

آخر تحديث: الأربعاء، ٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

ذكرت مصادر برلمانية في الكويت أمس، أن الحكومة في صدد الطلب من مجلس الأمة (البرلمان) الموافقة على سحب 6.2 بليون دينار (20.3 بليون دولار) من الاحتياط العام، لوضع موازنة استثنائية للدفاع والتسلّح تمتد من السنة المالية 2015 – 2016 على مدى 10 سنوات، وتبرّر الحكومة الطلب بالتوتّر المستمر في المنطقة وحاجة القوات المسلّحة الى التطوير وإدخال معدات عسكرية حديثة الى الخدمة.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله الصباح، لوكالة «رويترز» أمس، إن الحكومة طلبت «موازنة تعزيزية لدعم التسلّح على مدى السنوات العشر المقبلة، لكنه امتنع عن ذكر قيمة الطلب مكتفياً بالقول: «تم إرسال مرسوم بقانون بطلب اعتماد موازنة تعزيزية للتسلّح».

وانتقد سياسيون واقتصاديون هذه الخطوة التي تترافق مع تدهور كبير في عائدات النفط وتراجع سعر برميل النفط الكويتي الى 36 دولاراً مع استمراره في الانخفاض، ومع إعلان الحكومة عن خطوات للتقشّف ورفع أسعار الخدمات ومشتقات النفط محلياً.

وذكرت صحف كويتية أن المرسوم رقم 314 الذي أرسل الى المجلس، هو «مشروع قانون بالإذن للحكومة في سحب المبلغ من الاحتياط العام، مع إعطائه صفة الاستعجال وفقاً لنص المادتين 97 و181 من اللائحة الداخلية للمجلس».

ويجيز مشروع القانون «تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة إذا اقتضت ذلك طبيعة الصرف، على أن تدرج في الموازنات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها أو توضع موازنة استثنائية لأكثر من سنة مالية».

وقالت مصادر أن جزءاً مهماً من هذه الموازنة الاستثنائية سيُخصص لصفقة مقاتلات «يوروفايتر»، التي تتباحث الكويت مع إيطاليا لشرائها بمبلغ قدّر بنحو تسعة بلايين دولار للحصول على 28 مقاتلة من هذا النوع، مع معدات الصيانة وتكاليف التدريب. وإيطاليا هي إحدى الدول الأربع المشاركة في مشروع إنتاج هذه الطائرة مع كل من بريطانيا وألمانيا وإسبانيا.

وأثار اختيار إيطاليا بدلاً من بريطانيا، لتكون طرف التعاقد على الصفقة، شكوكاً واتهامات «لأن روما أقل من لندن في شروط وضوابط العقود ومتطلّبات مكافحة الفساد».

وانتقد تقرير لمكتب «الشال» الاقتصادي، خطط الصرف الدفاعي الحكومية، وقال أن الحكومة «تعرف ونحن جميعاً نعرف، أنه لا نفع من هذه الطائرات ولا فائدة منها، وستتبعها تكاليف إضافية، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بأهداف خطة التنمية، والواقع أنها تناقض أهداف تلك الخطة».

وتابع: «في بلد تضاعفت نفقاته العامة 5 مرات في أقل من 15 سنة، وانخفضت أسعار نفطه بنحو 50 في المئة خلال عام، ويقاتل ليحافظ على مستوى إنتاج نفطه الذي انخفض بنحو 8.5 في المئة، لا بد من أن تعرف إدارته العامة أن استدامته تعتمد على حنكتها

المتفوّقة في اجتناب آخطار مالية حقيقية على استقراره وآمنه».

ورأى «أن مثل هذه الصفقات ستضع صدقية الإدارة العامة في الحضيض، فهي من جانب ستعجز عن تسويق أي سياسة تقشف مستحقة (...) ولا يمكن لصفقة ضخمة وغير نافعة سوى أن تندرج تحت قائمة الفساد».

21